

ورده حديثاً متهدداً لم يكن ذلك الرجل الخضر عم وأرضها مقدرًا إلى عاصم  
الأداء في كل مرتبة ما يقع في الصلاة وما فيه أذى للإسلام من التشبث والتخلف  
يعني السماع من لفظ الشيخ أما عمله على الطال وهو يكتبه أما سره وهو الأول  
هو الأرفع وعلى أقسامه لا يفرق من تشبث الشيخ في الصلاة والطال في الكتابين  
لذلك أبعد من العقلة وأقرب إلى التحقيق وتبين الفاظاً مثلاً في مرتبة والأولى  
أن قال حديثي الشيخ أصلاً فلهذا أرفع مرتبة من أن يقول سمعت الشيخ وبهذا  
يتبين له أن الأول أقدم قوله وأرضه على قول الأول وثانيه عن قوله كالمس  
لأنه يتعلق بملوك الصنع أولاً أو غيرهم ولما علم حكم الأول والثاني قال الثالث  
أي من الصنيع الأداء وهو خبري والراجح وهو قرأت عليه من قرأ بنفسه الشيخ  
فإن جمع أي الراوي للفقهاء كان يقولنا خبرنا أو قرأنا عليه وفي نسخة صحيحه بالواو  
كثيراً معناه أو قرأنا مس وهو قرأ عليه وأنا أسمع أي من يعني أن أخبرنا ونحن هنا  
يقترن على الشيخ وهو صحيح وعرف من هذا أي ما ذكرنا خبري وقرأت عليه من  
قرأنا بقوله أن التفسير بقراءة لمن قرأه غير من التفسير بالاختيار حيث نعلم من تعبيره  
يعنون القراءة أن القصود من هاتين الصيغتين ثبات القراءة ولا شك أن قراءة  
في المادة ذلك القصود خارج وأظهر من خبري كما صرح به بقوله لأنه أرفع بصحة  
لما قاله بالتعبير بقوله قراءة على فلان خبره وقوله لأنه أرفع علة العلة **تنبيه**  
أي هذا تنبيه بينة محتاجة إلى تأمل فيها اختلف فيه القراء على الشيخ أحد هو  
التحليل أي أحداً فاع أخذوا عند خبري من المحدثين وأبعد من أي ذلك أي  
جواز التحليل بالقراءة على من أصل العراق وهم شذوذة قليلة وقد اشتد الحار  
اللام ما لا يعرفه من المحدثين أي الذين هم معدود العلم عليهم أي على العراقيين  
بذلك أي بسبب ذلك القول أو الأباء وفي نسخة في ذلك حتى بالغ بعضهم أي  
بعض المحدثين وبعض العلماء ووجه الأظهر في جهة أي القراءة على الشيخ  
على السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه على ما ذكره العراقي

ودهب

ودهب جميع أحسنه منهم البخاري وحكاها أي البخاري أي ذلك المنهج أوائل  
صحة عن جماعة من الأئمة فائدة قالوا في العلم في الباب السادس من سمعنا لتمام  
عن مالك وغيره أن القراء على العالم قرأت سواء فذهب جمع وهو معتمد الآن  
السماع من لفظ الشيخ والقراءة بالضم على أي الشيخ يعني في الصحة والفقهاء  
سواء تعبير لاجده وهو قوله سواء وكان الأول أن يقول أو لا سواء فيقول  
أي في الصحة والقوة وإنما علم ولما كان القراءة من الطال على الشيخ وهو سوا  
ليسمع ويسمى أكثر المحدثين من أهل الشرق وغيره من علماء الكوفة القائلين  
على الحديث من غير سواء قرأه أو قرأ غيره وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب  
أو حفظ وسواء حفظ الشيخ أم لا إذا أسك أصله هو وثمة من السامعين أحد  
وجه التحليل ورواية صحيحة عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قاله الخالف  
لا يعتد به في قصر الإجماع من السلف كما في عاصم البليل فيما حكاه عنه  
ويكفي قانما أحدث حديثاً فقطع عنهما وعن محمد بن سلام أن أبا الإمام  
مالك بن أنس لما سئل قرأت عليه فلم يسمع منه ذلك وكذلك عبد الرحمن  
بن الحجاج لم يكتب بذلك فقال مالكاً فرجوه على كان مالكاً في هذه المقالة  
أشد الأباء ويقول كيف لا يخرى العوض في حديثه يخرى فالقرآن وهو أعظم  
واستدل جماعة منهم أبو سعيد الخدري بما حكاه البخاري وأقره للمعتمد بجملة  
ضماً وإن قوله للتبني على السلام أتدرك بهذا وقال في قراءة على النبي  
ثم أخبر قوله فاجازوه أي قبلوه بهذا وجه التسوية أن كل منهما جملة  
أرجحية ووجهية فتعوا لإمام العوض فلتكن الحديث بالصاق وأقبال  
من الرد وعدم تمكن الطال منها ما له هيئة أو ظهر خطأ ما عنده أو حجة بها  
معا ولهذا قال ابن فارس السماع ارتباطاً لنا وادعوا تلياً وتوقع الكفر  
إلى البخاري أسرع وأما اللفظ فلعدم تقليد غيره وفرداً قبل الذي يتبين  
لالتشابهة لا يقطع ما يوضع من الآن العمل على الأول وعلى القول فإنه